

موديز تحذر من جبال الديون التركية

وأوضحت أن الاختلالات في التوازنات المالية تتضمن اتساع عجز ميزان المعاملات الجارية وتجدد الضغط السعودي على التضخم، الذي يتوقع البنك المركزي بلوغه لنحو 12.7 بالمئة بنهاية العام الحالي.

وتضاعف عجز ميزان المعاملات الجارية، المقلق للمستثمرين، بشكل كبير منذ تراجع سعر صرف الليرة أمام الدولار، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى تراجع الواردات بسبب زيادة الأسعار. وتتوقع وكالة موديز استقرار نمو الاقتصاد التركي بنحو 0.25 بالمئة وارتفاعه إلى ما لا يقل عن 3 بالمئة في العامين المقبلين. وأكد خبراء موديز أنه إلى أن تطلق أنقرة مجموعة إصلاحات ذات موقوتية ستظل تركيا معرضة لازمة في ميزان المدفوعات، وأن التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية سيثبت على الأرجح أنه عابر.

وأشارت أيضا إلى أنه رغم امتلاك تركيا لاقتصاد كبير ومتنوع ودين منخفض، لكن تغلب على ذلك بشكل متزايد استمرار تآكل قوة المؤسسات وفعالية السياسات على ثقة المستثمرين.

ومع ذلك تصر وزارة الخزانة والمال التركية على أن توقعات موديز غير دقيقة "ولا تتوافق مع المؤشرات الأساسية للاقتصاد التركي".

وحاولت الوزارة تبرير موقف أنقرة من ذلك بالقول في بيان إن ترجيحات موديز "تثير تساؤلات حول موضوعية وحجاجة تحليلات هذه المؤسسة".

ومنذ أن عين الرئيس رجب طيب أردوغان صديقه مراد أوسال محافظا للبنك المركزي في يوليو الماضي، تم خفض نسبة الفائدة ثلاث مرات.

ويقول أوسال إن البنك ملتزم باتباع توجهه تقدي حذر وأنه سوف يستمر في استخدام جميع الأدوات المتاحة لتحقيق استقرار الأسعار وأهداف الاستقرار المالي.

تؤكد آخر المؤشرات أن التحديات المختلفة، التي تواجه الاقتصاد التركي، ازدادت حدة رغم مكابرة المسؤولين، بأن البلاد تجاوزت محنتها، خاصة بعد أن تلقت أنقرة ضربة جديدة من وكالة موديز للتصنيف الائتماني عمقت المخاوف بشأن مستقبل البلاد في ظل جبال الديون.

الخروج من شبح الأزمات المخيم على الاقتصاد. ويشكك محللون في قدرتها على التعافي من ركود نجم عن أزمة العملة والتي شهدت فقدان الليرة حوالي 30 بالمئة من قيمتها وبلوغ التضخم أعلى معدلاته في 15 عاما.

وفي أعقاب الأزمة، أعلنت الحكومة توقعات بنمو أقل وتضخم أعلى، لكنها رفعت تقديرها للنمو العام المقبل إلى 5 بالمئة من 3.5 بالمئة، وخفضت توقعاتها للتضخم للعامين الجاري والمقبل.

وفي مراجعة أخرى، رفعت تركيا توقعاتها لنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.9 بالمئة في العامين المقبلين.

500 مليار دولار، حجم ديون تركيا في الوقت الحالي، وفق تقديرات المؤسسات المالية الدولية

وحددت توقعاتها لنسبة عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.2 بالمئة للعام المقبل و0.8 بالمئة لعام 2021.

وقالت موديز في تقريرها الذي نشرته الاثنين الماضي، "تضع وثيقة السياسة الجديدة أهداف نمو طموحة للغاية عند خمسة بالمئة لكل عام من 2020 إلى 2021 وهو ما نعتقد أنه لن يمكن تحقيقه إلا على حساب تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد التركي".

أنقرة - قوبل خفض وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للدين السيادي لتركيا للعام 2020 من مستقرة إلى سلبية، بموجة انتقاد معنونة من طرف السلطات في أنقرة.

وترجع الوكالة تلك النظرة المتشائمة بسبب دخول أنقرة في العديد من الأزمات وأيضا بسبب التقلبات الجيوسياسية العالمية، التي لا يمكن التنبؤ بها، ما سيبيط النمو ويزيد من مخاطر صدمات اقتصادية أو مالية.

ومع عدم وجود أرقام رسمية دقيقة، تشير بيانات من مؤسسات مالية دولية إلى أن ديون تركيا تقترب من نصف تريليون دولار، قياسا بنحو 130 مليار دولار حينما وصل حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى السلطة قبل 17 عاما.

ووفق إحصائيات نشرتها تركيا، ارتفعت قيمة ديون تركيا الخارجية إلى قرابة 447 مليار دولار بنهاية النصف الأول من العام الجاري، مرتفعة بنحو 2.3 مليار دولار بمقارنة سنوية.

ولطالما اعتمدت تركيا على القروض والديون في انعاش اقتصادها خلال السنوات العشر الماضية، لكن حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد تسبب في تراجع في شهية المستثمرين للاقتراض.

وكانت الوكالة قد حذرت في تقارير سابقة من أن أهداف النمو الجديدة لتركيا ستزيد الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي وتبدو غير متماشية مع بقية التقديرات التي وضعتها إسطنبول في إطار أهدافها الاقتصادية المقبل.

وتسعى أنقرة من خلال برنامجها الاقتصادي، المعلن مؤخرا إلى

ألمانيا تراهن على طاقات المغرب المتجددة

مساع حثيثة لنقل التكنولوجيا الألمانية لتطوير واستدامة القطاع



اعتماد الحلول الذكية لتوفير الإنفاق

التي تجمع البلدين في عدة مجالات، خاصة في مجال الطاقة الذي شهد تقدما كبيرا في المغرب.

وقال "المغرب سلك نهجا واضحا في الطاقات المتجددة، وهو جهد لا يخلو من التحديات من أجل استخدام التكنولوجيا الألمانية في المشاريع المغربية".

وحسب خبراء، فقد تم تسريع برنامج الحكومة المغربية للرفع من حصة الطاقات المتجددة، التي حددت من قبل عند 42 بالمئة بحلول العام المقبل، إلى 52 بالمئة بحلول 2030.

واعتبر سيمون تاكليبييترا، الخبير المتخصص في الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة بمؤسسة بريكل في تصريحات سابقة أن المغرب يتعامل بذكاء مع رجال الأعمال الأوروبيين حيث وفر لهم كافة الظروف القانونية والإدارية واللوجستية لذلك.

وقال إن "النموذج المغربي يمكن أن يقلص الهوة المالية للاستثمار في الطاقة بأفريقيا"، لافتا إلى أن هذه الحاجيات تقدر بنحو 100 مليار دولار سنويا، بينما تمكنت القارة من تعبئة موارد لا تتجاوز 10 مليارات دولار.

ويعكس اهتمام العاهل المغربي الملك محمد السادس بهذا القطاع الحيوي من خلال حرصه بشكل شخصي على متابعة مراحل إنجاز برامج تنمية الطاقات المتجددة بالبلاد والتي تشرف عليها الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن).

وسيمكن المغرب، للمرة الأولى في تاريخه، من الحصول على حصة من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة تفوق تلك التي يتم إنتاجها من الطاقة الأحورية.

وتعمل السلطات على تطوير قدرة إضافية لإنتاج الكهرباء بأكثر من 10 جيجاواط من مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك 4.56 ميغاواط من الطاقة الشمسية و4200 ميغاواط من طاقة الرياح و1330 ميغاواط من الطاقة المائية.

وتتوقع الحكومة أن يبلغ إجمالي الاستثمارات لمشاريع الطاقة المتجددة نحو 32 مليار دولار، وهو ما يمثل فرص استثمارية حقيقية بالنسبة للقطاع الخاص.

يتفق خبراء اقتصاد على أن الشركات المغربية الجديدة لتطوير استثمارات الطاقة المتجددة وخاصة التمويلات القادمة من ألمانيا ستترسخ خطط الرباط الطموحة لتعزيز برامج التنمية المستدامة الصديقة للبيئة، التي جعلته مثلا يحتذى بين دول شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

تخفيض حجم هذه التبعية من خلال برنامج الانتقال إلى الطاقات المتجددة. وشهدت علاقة البلدين في السنوات الماضية تطورا كبيرا في كافة المجالات، من بينها الطاقة والبيئة، حيث توجد شركات متعددة بين الجانبين.

وكانت ألمانيا قد دعمت جهود الرباط لتأسيس المركز المغربي للكفاءات والتفريعات المناخية، الذي تحول إلى مركز أفريقي في ما بعد.

ولدى الطرفان مسارات لإنتاج الكهرباء من المصادر البديلة بحلول عام 2030، كما يطمح البلدان للحصول على إمدادات طاقة متجددة بحلول عام 2050.

وهناك خمس محاور طرحها الرباط خلال الملتقى، أولها: ضرورة تعزيز الاستثمار الألماني في مجال الطاقات المتجددة.

غوتز شميت-بريم
المغرب تخطى تحديات استخدام التقنية الألمانية في المشاريع



وستعزز الخطوة مساعي الرباط التي تشجع على تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وعلى الإنتاج الذاتي للصناعيين ولقطاع الخدمات وحتى الأشخاص في منازلهم. وتتطلع الرباط للأهداف نحو المكونات الذكية في المجال بالتفكير في البطاريات باعتبارها مستقبلا لتخزين الكهرباء ويضيف الرياح أنه يمكن جلب شركات بالشراكة مع مؤسسات مغربية لصناعة معدات تخزين الطاقة التي تحتاجها بالنسبة للطاقات المتجددة.

وتسعى الرباط إلى الاقتداء بالنموذج التعليمي الألماني وخلق فروع للمعاهد الألمانية بالبلاد للمزيد من دعم الشراكة المغربية الألمانية في مجال التكوين المهني. وأكد غوتز شميت-بريم السفير الألماني لدى المغرب على أهمية الشراكات،

محمد مامون العلوي
صحافي مغربي

الرباط - يتسارع زخم استثمارات الطاقة البديلة في المغرب بوتيرة سريعة خاصة مع عقد شراكات جديدة مع ألمانيا يتوقع أن تتيح للرباط الاستفادة من إمكانياتها وخبراتها في قطاع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

وتحاول الحكومة الاستناد بالتجربة الألمانية ونقل التكنولوجيا بهدف دعم خطواتها المتعلقة بتطوير قطاع الطاقات البديلة.

ويعتبر المغرب ثاني مستفيد من التمويلات الألمانية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تساهم ألمانيا بفعالية في تمويل برنامج الطاقة الشمسية الهام والذي يشكل مكونا رئيسيا في برنامج تطوير الطاقات المتجددة بالبلاد.

وقال عزيز الرياح وزير الطاقة والمعادن والبيئة في افتتاح ورشة حول "التحولات الإعلامية المغربية من أجل مستقبل متجدد"، نظمتها الشراكة الطاقية المغربية الألمانية مؤخرا، إن "قطاع الطاقة ببلادنا يشهد تقدما ملموسا وانفتاحا كبيرا، حيث نجد أكثر من 12 دولة تستثمر في مجال الطاقة في المغرب".

وأكد على ضرورة تعزيز ودعم شراكات قطاع الطاقة التي تربط البلدين، للدخول في مرحلة جديدة من التعاون المثمر في هذا المجال الواعد. وجسدت الرباط أرضية الاستثمار في قطاع الطاقة عبر إبرام اتفاقية مشتركة مع الطرف الألماني لإنشاء الشراكة الطاقية المغربية الألمانية عام 2012 بهدف تنمية مصادر إنتاج الطاقات المتجددة والترابط الكهربائي واستقرار الشبكة.

ويعتمد البلدان بشكل كبير على واردات الطاقة ولكنهما يهدفان إلى

موانئ دبي تمد إمبراطوريتها إلى ناميبيا

كما حصلت وحدتها شركة بي.أند. أوماريتايم قبرص لخدمات الملاحة البحرية على عقد امتياز لمدة 15 عاما للتشغيل الحضري لقوارب القطر وإرشاد السفن في ميناء ليماسول.

وفي مارس 2018، أعلنت موانئ دبي عن استحواذها على شركة كوسموس أجانسيا ماريتيما(سي.أي.أم) المختصة بتقديم الخدمات اللوجستية في بيروت، في صفقة بلغت نحو 315 مليون دولار.

سلطان أحمد بن سليم
نقوم حاليا بالتوسع في العديد من الدول في أفريقيا وآسيا



وتملك الشركة البيروفية أعمال الخدمات اللوجستية لنبوتونا أس إيه وترينتون ترانسبورتاس، أي التي تقدم حلولاً متكاملة لربانها، كما يوفر قسم اللوجستيات منصة متكاملة من الحلول في الأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتخزين المنتجات وتوزيعها.

ركاب سياحية جديدة بميناء ليماسول القبرصي والتي تتميز بتطورها وقدرتها على مناولة أكبر السفن السياحية، وذلك بعد بضعة أشهر من تاريخ بدء عملياتها هناك.

وتمتد المحطة الجديدة على مساحة 7 آلاف متر مربع وتضم سبعة مراس بطول 400 مترا للمرسي الواحد، كما تعد تلك المحطة بالإضافة الثالثة إلى محفظة محطات الركاب السياحية التي تشغلها موانئ دبي عالميا، والتي تضم كلا من ميناء راشد في دبي، وكينكيلا مارتن في الأرجنتين.

وقبل ذلك بشهر وقعت موانئ دبي اتفاقية امتياز منفصلتين مع قبرص تتعلقان بالتشغيل التجاري للأنشطة ضمن ميناء ليماسول.

وحازت موانئ دبي العالمية- ليماسول على عقد امتياز لمدة 25 عاما يمنحها حقوقا حصرية لتشغيل المحطة البحرية متعددة الأغراض، والتي تشمل أنشطتها مناولة البضائع السائبة والبضائع العامة والشحن بالدرجة إلى جانب تشغيل محطة الركاب.

دبي - أعلنت شركة موانئ دبي العالمية، الثلاثاء، عن صفقة جديدة تهدف إلى تطوير منطقة اقتصادية في ناميبيا، لتوسع بذلك إمبراطوريتها الممتدة في كامل القارات الست.

وقعت الشركة التابعة لمجموعة دبي العالمية المملوكة لحكومة دبي مذكرة تفاهم مع منطقة نارا نائب الاقتصادية والصناعة الحرة في ناميبيا لتطوير منطقة اقتصادية حرة في ميناء خليج والفيس.

وذكر بيان على الموقع الإلكتروني للمكتب الإعلامي لحكومة دبي أن المشروع الجديد سيكون عبارة عن منطقة اقتصادية حرة للصناعة والأعمال اللوجستية، ويمتد مبدئيا على مساحة 50 هكتارا.

وأضاف أن المنطقة يمكن أن تغطي في نهاية المطاف مساحة قدرها 1500 هكتار، لكن لم يكشف بالتفصيل عن حجم الصفقة المتوقع بموجبها أن تنفذ موانئ دبي ذلك المشروع.

والمنطقة الاقتصادية الحرة غالبا ما تكون منطقة خاصة لها قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضرائب المنخفضة، لجذب المستثمرين.

وقال البيان إن "موانئ دبي العالمية ونارا نائب تسعيان إلى إبرام اتفاق نهائي في الربع الثاني من 2020".

وتعتبر موانئ دبي العالمية، من أكبر مشغلي الموانئ في العالم، وتضم محفظة أعمالها أكثر من 80 ميناء ومحطة بحرية في العديد من الدول، بما في ذلك المشاريع الجديدة قيد الإنجاز في كل من الهند وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

وقال السلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي في وقت سابق، إن المجموعة "تقوم حاليا في العديد من الدول في أفريقيا وآسيا".

وكانت موانئ دبي العالمية قد دشنت في مايو العام الماضي محطة



أفاق أوسع لمحظة موانئ دبي العالمية

صندوق النقد يمنح الرباط شهادة ثقة رغم التحديات

نيكولا بلانشير إلى الرباط من 29 أكتوبر إلى السابع من نوفمبر الجاري.

وتضمنت الزيارة إجراء مناقشات مع السلطات المغربية حول المراجعة الثانية والذي تمت الموافقة عليها في ديسمبر الماضي بموجب اتفاق خط الوقاية والسيولة.

وتعزز الإصلاحات المغربية ثقة المؤسسات المالية الدولية وتمنح الرباط بمقتضى ذلك أولوية ونجاعة أكثر للحصول على القروض نظرا للضمانات المتوفرة في خطط التنمية. وسبق أن وافق الصندوق على منح المغرب قرضا بنحو 3 مليارات دولار العام

الرباط - منح صندوق النقد الدولي شهادة ثقة جديدة في مئانة الاقتصاد المغربي رغم التحديات التي تواجه السلطات لتعديل التوازنات المالية.

وقال الصندوق، الثلاثاء، إن أداء الاقتصاد المغربي سليم، رغم التقلبات في إنتاج الحبوب وضعف النمو في الشركاء التجاريين، والمخاطر الخارجية المرتفعة.

وأقر بالقدرة الوقائية العالية للبلاد على مواجهة الصدمات الخارجية بفضل التزامه بالإصلاحات المالية والهيكلية، لتحقيق نسب نمو أكثر شمولا.

وتأتي هذه الشهادة إثر زيارة قامت بها بعثة الصندوق بقيادة